

مجاهدون و باحثون يؤكدون

## مجازر 17 أكتوبر 1961 كشفت همجية فرنسا للعالم

أكد باحثون ومجاهدون في الندوة التاريخية التي احتضنتها أمس جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية بقسنطينة، أهمية مظاهرات 17 أكتوبر 1961 في المسار التضالي للشعب الجزائري ضد فرنسا الاستعمارية، فتلك المظاهرات والمجازر التي رافقتها سرعت من سيرورة المفاوضات بين الطرفين الجزائري والفرنسي، لنيل الحرية واسترجاع السيادة السلوية لأكثر من 130 سنة، وتعرية الوجه الهمجي لفرنسا أمام العالم.

عاد المجاهد حسين طمين من خلال شهادته الحية، بالمضور إلى قاعة 17 أكتوبر 1961، التي شهدتها باريس آنذاك، بعد خروج مئات الجزائريين في مسيرات سلمية للمطالبة بالاستقلال والتعبير عن رفضهم لقرار حظر التجول الذي أصدرته فرنسا في حقهم، دون بقية مواطنيها.

تلك المظاهرات السلمية قابلتها القوات الفرنسية بقيادة موريس بابون بشتى أساليب القمع والضرب والقتل والتنكيل والسجن والتهجير عنوة، وأكد المجاهد، أن المظاهرات لم تكن عشوائية، بل تصب ضمن مخططات جبهة التحرير الوطني، التي أعطت أواصرها باستمرار الكفاح داخل وخارج الوطن بينما المفاوضات قائمة بين الجانبين، بلوغ الهدف المسطر واستعادة السيادة الوطنية كاملة.

حسين طمين قال إن هذه الأحداث هي امتداد لما شهدته فرنسا من أحداث سابقة على أراضيها، بتسيير وندسة جبهة التحرير الوطني، لزعزعة

المتعسر وإعطاء دعم أكبر للقضية الجزائرية في الخارج، فكانت هناك مجموعة من الإضرابات، على غرار إضراب الثمانية أيام، وأحداث أخرى انخرط فيها الجزائريون في المهجر، من عمال و تجار و طلبة، وصولا إلى يوم 17 أكتوبر 1961، بعد قرار فرنسا الجائر بمنع الجزائريين المقيمين هناك من التجول، فكان الرفض والخروج في مسيرة سلمية واجهتها فرنسا بوحشية غير معهودة، فقتلت قواتها آنذاك بين 300 و 400 شخص ريبا بالرصاص وقامت بإعدام 120 جزائريا بالمقصلة، وأصدرت أحكاما بالإعدام في حق 43 شخصا وألقت بما يزيد عن 400 جزائري في نهر السين، إلى جانب الاعتقالات العشوائية للجزائريين، ووضعهم في محتشدات، وتهجير نحو 5 آلاف منهم، نحو سجون ومعتقلات بالجزائر.

من جهتها أبرزت الدكتورة والباحثة عابدة جياطي، دور فيدرالية جبهة التحرير الوطني في التعبئة لمظاهرات 17 أكتوبر 1961، حيث أن جبهة التحرير الوطني، لم تغفل دور الجزائريين في دول المهجر، خصوصا بفرنسا، فاعتمدت عليهم كثيرا من حيث الدعم السياسي والمادي، استكمالا لمسار التحرير.

واعتبرت الجبهة الأراضي الفرنسية، بمثابة المنطقة السابعة، كامتداد جغرافي للعمليات العسكرية والنشاط السياسي، لتشتيت قوة فرنسا، ومحاولة إبعاد أنظارها عن الداخل، بالضغط عليها بنقل الثورة إلى عقر دارها، وهي سابقة في تاريخ ثورات العالم، وأثبتت جبهة التحرير الوطني، أنها قادرة على اختراق المجال الجغرافي لأراضي المستعمر، وهذه الإستراتيجية النضالية لم تنجح، إلا من خلال ميلاد فيدرالية لجبهة التحرير الوطني كأداة لخدمة الثورة، والدعاية للقضية الجزائرية في الخارج، فنجحت في كل مرة في تعبئة الجماهير الجزائرية المهاجرة التي شكلت سندا حقيقيا للثورة في الداخل، وكان المهاجرون الداعمين الماديين رقم واحد، حيث شكلوا 90 بالمئة من مداخيل الثورة آنذاك، إلى جانب استجابتهم للأوامر السياسية التي تخطط لها الجبهة في كل مرة، آخرها أحداث 17 أكتوبر 1961، التي تم تقسيمها إلى ثلاثة أيام، بمشاركة واسعة من كل فئات الجزائريين، وبطريقة سلمية دون استفزاز، حيث خصص أول يوم من المظاهرات للعمال، واليوم الثاني للنساء والأطفال، واليوم الثالث للتجار، وتصدى لها البوليس الفرنسي بأوامر من شارل دوغول وموريس بابون بالقمع والقتل بالرصاص والرمي في نهر السين، والوصول إليه.

وقبل خمسة أشهر فقط، من قرار وقف إطلاق النار ومباشرة المفاوضات بين الجانبين، اقتصرت الجرائم التي حاولت فرنسا بكل مؤسساتها طمسها وتقريبها، فنشرت التقارير الأمنية آنذاك وسائل الإعلام الفرنسية أرقاما جدد هزيلة عن الضحايا.

وأكدت الباحثة أنه وإلى غاية اليوم، ما يتم ذكره حول ضحايا هذه المجازر، لا يعكس الواقع ولا يكشف الحقائق، وحتى الأرشيف الفرنسي من الصعب الوصول إليه.

وهيبة عزوي